سواء كان ذلك في المهن التخصصية أو العمالة المنزلية

الطريجي يطالب بدراسة شاملة لظاهرة هروب أو سرقة العمالة المؤهلة والمدربة

تقدم النائب الدكتور عبدالله الطريجي باقتراح برغبة ينص على ضرورة قيام الحكومة، ممثلة بوزارة الداخلية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بدراسة شاملة لظاهرة هروب أو سرقة العمالة المؤهلة أو المدربة أو ذات الخبرة، سواء كان ذلك في المهن التخصصية أو العمالة المنزلية.

ودعا الطريجي إلى مراجعة القوانين واللوائح المعنية، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة، ومنها حماية أول صاحب عمل استقدم أو عمل عنده العامل مدة لا تقل عن ستة أشهر، لأن صاحب العمل تحمّل الضعف أو النقص في أداء العامل، كما ساهم بشكل مباشر في تدريبه وتأهيله ودمجه في سوق العمل.

وطالب الطريجي بدراسة اتخاذ إجراءات في حال رغب العامل الذي استقدم للعمل بالكويت، تغيير صاحب العمل الذي قضى عنده مدة لا تقل عن سنة، ومنها ضرورة مغادرة الكويت وعدم العودة مدة لا تقل عن خمس سنوات، كما دعا إلى ضرورة دراسة التعديلات القانونية، التي توازن بين الحماية القانونية للعامل المقررة دستورياً ودولياً، وبين حماية سوق العمل الكويت وحماية حقوق أصحاب العمل.

عبدالله الطريجي

وأشار الطريجي إلى حالات يستقدم المواطن خلالها عاملاً منزلياً أو سائقاً أو طباخاً أو مزارعاً بلا خبرة أو مهارة وبعد أن يتم تدريبهم وتعليمهم واكتسابهم الخبرة م ومع انتهاء عقدهم، نجدهم ينتقلون إلى بيت آخر بتحريض أو تحفيز من آخرين سواء مكاتب الاستقدام أو مواطنين أو أجانب ممن يمكن تسميتهم تجار البشر.

وأضاف: من الحالات التي نشهدها في سوق العمل أيضاً استقدام مستشار قانوني أو خبير ليعمل في مكتب محاماة بالكويت، وبعد أن يُتم مدة يتعلم فيها الإجراءات وبيئة العمل في الكويت، وآليات التقاضي، نجده يترك مكان العمل الذي استقدمه بسبب زيادة محدودة على الراتب الشهري من آخرين، وما ينطبق على المحامين ينطبق على غيره من المهن كالمحاسبين والفنيين، وغيرهم.

ورأى الطريجي أن جزءاً من الإشكالية يتعلق بتدخلات من الوسطاء والمكاتب وتجار البشر، وجزءا يتعلق بجشع وطمع بعض العمالة، وما يوجد الأرضية لكل ذلك غياب الرقابة القانونية والنصوص التي تحمي أصحاب العمل، الأمر الذي يجعل الظاهرة مستمرة وتتمدد وتهدد الاستقرار لكثير من الأسر والقطاعات التجارية .

الصيفي يسأل وزير الصحة عن عدم إدراج «العلاج الطبيعي» ضمن «البعثات الدراسية»

الصيفي الصيفي

وجه النائب الصيفي الصيفي سؤالا إلى وزير الصحة د. خالد السعيد، عن سبب عدم موافقة وزارة الصحة على إدراج تخصص العلاج الطبيعي ضمن خطة البعثات الدراسية، ونص السؤال على ما يلي:

تحظى المجالات الطبية المتخصصة والعلوم الصحية المساندة بأهمية كبيرة، خصوصا بعد ما شهدناه من تجارب ملهمة نتيجة جائحة كورونا العالمية، وفي ضوء دعمنا الكوادر الطبية الوطنية وحرصا على تكويت الوظائف الحكومية ودعما لطموح أبنائنا الفائقين في المجالات الطبية وتخصصاتها المساندة، وبعد استفسارنا من وزارة التعليم العالي بشأن إدراج تخصص العلاج الطبيعي ضمن برامج البعثات الدراسية، تبين أن ذلك مشروط بموافقة وزارة الصحة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب عدم موافقة وزارة الصحة على إدراج تخصص العلاج الطبيعي ضمن خطة البعثات الدراسية التابعة لوزارة التعليم العالي؟

2 – كم عدد الأطباء وأعضاء الهيئة الطبية المساندة في مجال العلاج الطبيعي العاملين في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية؟ مع ذكر عدد الكويتيين وغير الكويتيين.

الشاهين يستقبل عددا من مدربي «التطبيقي»

جانب من الاستقبال

استقبل مراقب مجلس الأمة أسامة الشاهين في مكتبه أمس الأربعاء عددا من مدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وذكر بيان صادر من مكتب النائب إن الشاهين تعهد بتبني المطالب الوظيفية العادلة لمدربي الهيئة تشجيعاً للمدربين الوطنيين على الترقي وصقل الخبرات ومتابعة أحدث الدراسات التخصصية، وحفاظاً على العنصر الوطني من التسرب الوظيفي أو الإحباط.

كما دعا الشاهين المسؤولين كافة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ووزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية إلى إنصافهم في القريب العاجل.

من جانب آخر وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، عن موعد التسعير الجديد لأملاك الدولة.

ونص السؤال على ما يلي:

للمال العام أهمية بالغة للاقتصاد والسيادة، وله حرمة وحماية بالغة في الشريعة الإسلامية والتشريع الوطني.

ولما قد لوحظ من اضطراب وتقصير تجاه تطوير وحماية وتسخير أراضي الدولة وأملاكها العقارية للصالح العام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى صدر آخر تسعير جديد للانتفاع بأملاك الدولة؟ ومتى سيصدر التسعير الجديد لها خصوصا أن الفاضلين «وزيري المالية الحالي والسابق»، قد أبديا العزم على ذلك من دون إتمامه؟

2 – لوحظ قيام بعض المنتفعين المنتهية عقودهم، أو المجددة سنة واحدة بصفة مؤقتة، برفع المقابل على المستأجرين والمنتفعين منهم بالباطن، في بعض المتنزهات وغيرها، فما سند ذلك؟ وما موقف وزارة المالية تجاهه؟

3 – كم عدد العقود المنتهية التي تم تجديدها؟ وما سند التجديد؟

السويط يوجه سؤالا إلى الوزير المضف عن تجاوزات التعيينات بقسم تكنولوجيا التعليم في «التربية الأساسية»

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس في قسم تكنولوجيا التعليم في كلية التربية الأساسية، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل عقدت مقابلات في يوم الخميس 2022/5/19 لتعيين أعضاء هيئة التدريس في قسم تكنولوجيا التعليم في كلية التربية الأساسية من دون إبلاغ بعض المتقدمين المقبولة أوراقهم أساسا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسباب ذلك؟

2 – هناك تجاوزات في لجنة التعيينات بقسم تكنولوجيا التعليم في كلية التربية الأساسية حيث إن نموذج تقييم المتقدمين لوظيفة عضو هيئة التدريس يتطلب أن يتجاوز المتقدم 35 درجة لاستكمال باقي الإجراءات ومنها المقابلة حيث إن لجنة التعيينات في القسم العلمي غيرت درجات أحد المتقدمين وهو حديث تخرج حاصل على درجة الدكتوراه في 2021 وهو العام ذاته الذي أعلن فيه التقديم لهذه الوظيفة، حيث أضافت اللجنة خبرات له بعد إغلاق باب التقديم وهذا يعد تجاوزا خطيرا ومخالفا للوائح والنظم والشروط، فكيف تجاوز المتقدم أعلاه نموذج التقييم الذي يتطلب خبرات تدريس وأبحاث ومشاركات في مؤتمرات وخبرات مهنية متخصصة خصوصا أن نموذج التقييم اشترط أن تكون الخبرات بعد حصول المتقدم على درجة الدكتوراه.

3 – هل استبعدت لجنة التعيينات في القسم تخصص صناعة الأفلام الذي اعتمدته اللجان المختصة العليا في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بعد دراسة ومعرفة مدى حاجة القسم إليه، من دون إخطار المتقدمين بذلك ومعرفة مدى رغبتهم في تحويل أوراقهم إلى المتاح وهو الواقع الافتراضي؟

4 – صورة ضوئية من جميع الأوراق المقبولة للمتقدمين لوظيفة عضو هيئة التدريس لقسم تكنولوجيا التعليم في كلية التربية الأساسية مع الشهادات الدراسية لهم واعتماد التعليم العالي لها والخبرات المتوافرة لدى المتقدمين قبل إغلاق باب التقديم لوظيفة عضو هيئة التدريس.

الحمد يدعو النواب لتقديم اقتراحاتهم بشأن تعديل قانون «المتقاعدين» قبل نهاية الأسبوع المقبل

أحمد الحمد

دعا رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب أحمد الحمد، النواب إلى تقديم اقتراحاتهم بشأن تعديل مشروع القانون الخاص بالمتقاعدين قبل يوم الخميس الموافق 9 يونيو الجاري لتتمكن اللجنة من دراستها وضمها إلى التقرير النهائي الذي سيناقشه المجلس في الجلسة الخاصة التي من المقرر الدعوة إليها في 14 يونيو الجاري

وقال الحمد في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن دعوته جاءت بناءً على تكليف مكتب المجلس لرئيس مجلس الأمة بشأن تحديد موعد جلسة خاصة لمناقشة وإقرار مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الذي تم الاتفاق عليه من قبل اللجنة المشتركة والخاص بمنحة تصل إلى 3 آلاف دينار للمتقاعدين وزيادة سنوية في المعاشات تصل إلى 20 دينارا هذا العام و30 دينارا في الأعوام المقبلة.

وأضاف الحمد إنه لضمان سلاسة الجلسة وإقرار مشروع القانون «فإنني أدعو النواب إلى تقديم أي تعديلات أو اقتراحات على مشروع القانون حتى يوم الخميس الموافق التاسع من الشهر الجاري» وذلك لتتمكن اللجنة المشتركة من عقد اجتماع ومناقشة التعديلات المقدمة وتضمينها في التقرير الذي سيتم رفعه للمجلس».

حمدان العازمي يسأل الفارس عن عقود استثمارية في المطار

حمدان العازمي

وجّه النائب حمدان العازمي سؤالاً إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيرة الدولة لشؤون البلدية رنا الفارس، عن عقود استثمارية في مطار الكويت الدولي.

وتساءل العازمي «هل هناك شركات وعقود استثمارية في المطار تم إعفاؤها من مبالغ مستحقة عليها حسب القانون؟ اذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من هذه العقود واسانيد اعفائها وموافقات الجهات الرقابية الصريحة على هذا الإعفاء».

وتابع «هل تم عمل عقود صلح او تسوية بين الإدارة العامة للطيران المدني واحدى الشركات الاستثمارية في المطار T1 بموجبه تم التنازل عن مستحقات الإدارة والمقدرة بمئات الآلاف منذ تاريخ 10– 2019–6؟».

وأردف «اذا كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتي بأسباب ذلك، مع تزويدي بمخاطبات الإدارة للجهات الرقابية (إدارة الفتوى والتشريع– ديوان المحاسبة) والردود التي على أساسها تم ابرام عقود التسوية مع المستثمر، مع تزويدي أيضا بنسخة من عقد التسوية وبرأي الإدارة الفنية المسؤولة عن العقد، وهل تم عرض هذا الرأي على ذات الجهات الرقابية؟ وهل تم أخذ رأي الإدارة القانونية بالطيران المدني في هذا الشأن؟».

وأضاف: «هل قام المستثمر الذي تم ابرام عقد التسوية معه بتجزئة الموقع محل التسوية لعدة مواقع استثمارية وتأجيرها بالباطن لعدة مقاه ومطاعم؟ اذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بموافقة إدارة الطيران المدني، مع تزويدي بنسخة من العقد محل التعاقد»، متابعا «وهل تم تمكين المستثمر من استغلال محل التعاقد بمجرد ابرام العقد ام منحه فترة تجهيز؟ مع بيان هذه الفترة وتاريخ انتفاعه بمحل التعاقد.